



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

سعادة الماجد بعمارة المساجد

المؤلف

حسن بن عمار بن علي (الشرنبلالي)

٢٩٦



٢٩٦
٢٩٦
٢٩٦

٢٩٦

الرسالة الثامنة والعشرون

سعادة الماجد بعمارة المساجد

ورغبة طالب العلوم اذا غاب

عن درسه من اخذه المعلوم

تأليف العلامة حسنة

الشرنبلالي الحنفى

عفى عنه

امين

امين

أ

١٩١١
٢٩٦٥٣
٢٩٦٥٣



الحمد لله الذي جعل بينا المساجد قصوبا بيننا في اعلا
عليين تفضلا منه وترغيبا للمحسنين فقال في محكم كتابه
اليمين انما يعمر مساجد الله من امن بالله واليوم الآخر
واقام الصلاة واتى الزكاة ولم يجش الا الله فعسى
اولئك ان يكونوا من المهتدين **والصلاة والسلام**
على سيدنا محمد المصطفى المبعوث رحمة للعالمين
وعلى آله وصحبه وذريته وحزبهم والتابعين
وبعد فهذه سعادة الماجد بعمارة المساجد
ورغبة طالب العلوم اذا غاب عن درسه في اخذة العلوم
جمعها الفقير الى لطف الله الخفي ابو الاخلاص حسن
الشرنبلالي الخفي حين ورد السؤال عن هذه الحادثة
رغبة في النعمة الابدية للامة الوارثة **وصورتها**
سؤال في وقف علي مدرسته او مسجد تخرب ولم
يرج عود ذلك كما كان اما لعدم امكانه واما لوجه
اخر من وجوه التقذرات فهل يجوز للامام او
نايبه نقل ذلك الوقف لا قرب المساجد اليه وصره
في وجوه الخير في ذلك المسجد واذا فعل ذلك هل
يثاب على ذلك او ضحو الجواب ان اياكم الله الجنة
بمنه وكرمه **الجواب** الحمد لله ما خ الصواب
لا يجوز نقل اوقاف المدرسة ولا تغيير ما شرطه واقفها
وكذلك المسجد على المفتي به من المذهب انتهى وايضا
ذلك ودليله بما قاله العلامة الشيخ زين في البحر

الدين

الرايق قال محمد رحمه الله اذا خرب المسجد وليس
له ما يعمره وقد استفتى الناس عنه لبنا مسجد اخر
او خراب القرية او لم يخرب لكن حربت القرية بنقل
اهلها واستغنوا عنه فانه يعود الى ملك الواقف
او ورثته وقال ابو يوسف هو مسجد ابد الى قيام
الساعة لا يعود ميرانا ولا يجوز نقله ونقل ماله
الى مسجد اخر سوا كان يصلون فيه او لا وهو
الفتوى كذا في الحاوي القدسي وفي المجتبى واكثر
الشافعي على قول ابي يوسف وراح في فتوى القدير
قول ابي يوسف بانه لا وجه انتهى وكذا قال الشيخ
العلامة عمر بن نجيم في شرحه للكنز المسمى بالنهر
انتهى قلت كذا الترجيح لقول ابي يوسف ذكره في فتح
القدير عند قوله ان الوقف يلزم بمجرد القول
عند ابي يوسف ذكره وعند قوله واذا جعل الواقف غلة
الوقف او الولاية لنفسه حاز عند ابي يوسف لا في
خصوص هذه المسئلة انتهى وقال في النهر وما ذكره
عن محمد من جواز بيعه رواية هشام عنه والمذكور في
السير الكبير عدم جواز بيعه انتهى والقول بجواز البيع
فرغ عدم صحة وقفينته وهو ضعيف والصحيح
الجواز قال في خزنة المفتين لو وقف ارضه على مسجد
قوم باعيانهم ولم يجعل ارضه على المساكين على قول
الكل يصح هو المختار كذا بعلامة ظ ثم قال في
الفتاوى الكبرى رجل وقف ارضه على مسجد ولم يجعل

شبكة

الألوكة

اخرة للمساكين المختار انه يجوز في قولهم جميعا واذا
حرب المسجد واستفتى عنه اهلها وصار بحيث لا
يصلى فيه عاد ملكا لواقفة او لورثته حتى جاز لهم
ان يبيعوه او يبنوه دارا وقيل هو مسجد ابداء وهو
الاصح فلوي اهل المجلة مسجد اخر فاجتمعوا على
بيع الاول ليصرفوا ثمنه الى الثاني فان عرف واقفه
او وارثه لم يجز لهم ذلك وان لم يعرف فالاصح
انه ليس لهم ذلك ثم نقل عن الفتاوى الكبرى
مسجد عتيق لا يعرف بانيه حرب فاخذ مسجد اخر
ليس لاهل المسجد ان يبيعوه ويستعينوا بثمنه في
مسجد اخر لانه مسجد ابداء انتهى وزعمه يثمة الدهر
سيل علي بن احمد عن مسجد حرب ومات اهلها
ومحلة اخرى فيها مسجد هل لاهلها ان يصرفوا
وجه المسجد الخراب الى هذا المسجد قال لا انتهى
واذا علمت هذا فما ذكره في الدرر والغرر
وفتاوى قاضي خان من جواز نقل المسجد
اذا حرب خلاف ما عليه الفتوى وهو المذكور
في الحاوي القدسي وخلاف الصحيح المذكور في
خراتة المفتين وبذلك تعلم فتوى بعض مشايخ
عصرنا بما يخالف ذلك مما ذكره القسبي وغيره ابل
ومن كان قبلهم كالشيخ امين الدين محمد بن عبد
العال والشيخ الامام احمد بن يوسف الشلبي
والشيخ زين بن نجيم والشيخ محمد الوفاي فمنهم

من

من افق بنقل بنا المسجد ومنهم من افق بنقله ونقل
ماله الى غيره من المساجد وقد سئى الشيخ الامام
محمد بن سراج الدين الحانوتى على القول المفتى به
من عدم نقل بنا المسجد فقال فيما جمع من فتواها
لافتى بجواز بيع المسجد لان قول ابى يوسف رحمه
الله تعالى هو مسجد ابداء ولم يوافق اولئك المذكور
قبله لما قدمنا لك من بيان المفتى به وفتواهم
مخالفة له ومخالفة لما في الهداية ونصها كما قال
الكامل بن الهمام ولو حرب ما حول المسجد واستفتى
عنه اى استغنى عن الصلاة فيه اهل تلك المحلة
او القرية ان كان في قرية فخرت وحولت مزارع
تبقى مسجدا على حاله عند ابى يوسف وهو قول ابى
حنيفة ومالك والشافعي ثم قال ولو جعل خبازة
وملاة ومغتسلا ووقفا في محلة ومات اهلها
كلهم لا يرد الى الورثة بل يحمل الى مكان اخر وان
صح هذا عند محمد فهو رواية في الحصر والبوارى
انها لا تقود الى الوارث وهكذا نقل عن الشيخ
الامام الحلواني في المسجد والحوض اذا حرب
ولا يحتاج اليه لتفرق الناس عنه انه تصرف اوقافه
الى مسجد اخر او حوض اخر انتهى فهذا المساق
المصدر بصيغة نقل عن الشيخ الامام مفيد عدم
العقل بما نقل عنه لئلا لفته نص الامام الاعظم
ولزوم بقا المسجد والوقف على حاله وعلمت مبنى

ربى

الخلاف في جواز النقل وعدمه وعلمت الصحيح
والمفتي به من غيره فلا يعدل عن قول الامام
الاعظم الذي هو كقول ابي يوسف الموصوف
بانه الفتوى الى ما هو دونه وقال في البدائع
لو جعل داره مسجدا فخرّب جوار المسجد واستغنى
عنه لا يعود الى ملكه ويكون مسجدا عند ابي يوسف
رحمه الله وعند محمد يعود الى ملكه وجه قول
محمد انه ازال ملكه بوجه مخصوص هو التقرب
الى الله تعالى بمكان يصلي فيه الناس فاذا استغنى
عنه فقد فات غرضه فيعود الى ملكه كما لو كفن
ميتا ثم اكله السبع وبقي الكفن يعود الى ملك المكفن
كذا هذا وجه قول ابي يوسف رحمه الله انه لما جعله
مسجدا فقد حرمه وجعله لله تعالى خالصا على
الاطلاق وصح ذلك فلا يحتمل العود الى ملكه
كالاعتاق بخلاف تكفين الميت لانه ما حرر الكفن
وانما دفع حاجة الميت به وهو ستر عورته وقد
استغنى عنه فيعود ملكا له وقوله ازال ملكه بوجه
وقع الاستغناء عنه قلنا ممنوع فان الممتازين يصلون
فيه وكذا احتمال عود العارة قايم وجهه التقريب
قد صححت بيقين فلا يتصل باحتمال عدم حصول
المقصود انتهى عبارة البدائع وهي تدفع قول السائل
في السؤال ولم يرجع عود ذلك كما كان وبهذا التوجيه
يعلم الفرق بين ما ذكره في الترخائية وغيرها من

جواز

جواز نقل حوض ويبر ورباط وديانة وسيف بشفر
وقنديل وبيساط وحصير بمسجد لغير محله وبين
عدم جواز نقل مسجد ووقفه الى غيره وقال في البحر
الفتوى على قول محمد رحمه الله في الاق المسجدي انه
اذا استغنى عنها هذا المسجد تحول لمسجد آخر والفتوى
على قول ابي يوسف في تأييد المسجد انتهى **واذا**
علمت الحكم في المسجد ووقفه وعلمته وكذا وجه
عدم نقلها فلا تنقل اوقاف على مدرسته جعلت
تقوية لاهل العلم واحياله بصرفها لغير ذلك بطريق
الاولى ولم ار احدا من ائمتنا قال بجواز ابطال وقف
على مدرس وطلبة وجعله مصرفا لغير ذلك الوجه
فمن توهم ان حكم الوقف على مدرس كالحكم على
المسجد واجرى جواز النقل فيما فقد غفل غفلة
عظيمة بما اوهمه السائل في ذلك السؤال وقال العلما
المحقق شيخ الاسلام عبد البر بن الشيخ رحمه الله
الله تعالى في شرح منظومته بن وهب ان رحمه الله
ما نصه

وليس باجر قط معلوم طالب ، فعن درسه لو غاب للعلم يعذر
ثم قال انه نقل ما نظمته من الجزء الثاني من
التعليقة في المسائل الدقيقة لابن الصايغ وهو منظم
قال وما ياخذ هذه الفقهاء في المدارس لا اجرة لعدم
شرط الاجارة لا صدقة لان الفتن ياخذها بل اعانة
لهم على حبس انفسهم للاشتغال حتى لم يحضر المدرس

بسبب اشتغال وتعليق جاز اخذهم الجامكية ولم يعزها
لكتاب لكن فيما تقدم عن قاض خان ما يشهد له حيث
علل بان الكتابة من جملة التقليل والله اعلم انهم كلامه

تمت بحمد الله تاليفنا

في اواخر جمادى الثاني سنة خمس
والف وصلى الله على سيدنا محمد وعلى

اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا امين

غفر الله لمؤلفها ولتاليفه

ولسودة من بعده ووالديه

والمسلمين امين وصلى

الله على سيدنا محمد

وعلى اله

وصحبه

وسلم

امين

